جلسة مغلقة لمجلس الأمن حول الأزمة السورية.. ولا معلومات حول «أستانا ٢»

دبلوماسيون: «جنيف» إلى ٢٠ الجاري

وكالات

عقد مجلس الأمن الدولي أمس جلسة مغلقة حول سورية، عرض خلالها المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا، الخطوات الأممية المقبلة بشأن أزمتها، على حين أكد دبلوماسيون أنه تم تأجيل موعد المحادثات السورية في جنيف إلى ٢٠ شباط الجاري، في وقت أكدت كازاخستان أنها لا تملك حتى الآن معلومات حول إمكانية عقد اجتماع ثان في أستانا بشأن تسوية الأزمة في سورية.

وحسبما نقل موقع «الحدث. نت» الإلكتروني فإن مجلس الأمن الدولي «عقد جلسة مغلقة» أمس، استمع فيها الأعضاء إلى «تقرير من دي ميستورا حول الخطوات المقبلة، والتي ستقوم بها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في سورية».

ونقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء دبلوماسيين شاركوا في الاجتماع المغلق أن المبعوث الأممي إلى سورية «أبلغ المجلس إرجاء مفاوضات السلام بشأن سورية والتي تقودها الأمم المتحدة حتى ٢٠ شباط».

وقال دي ميستورا: إن التأجيل سيمنح المعارضة السورية مزيداً من الوقت للاستعداد، ويضمن أن تكون المحادثات شاملة بأكبر قدر ممكن، حسبما نقلت الوكالة عن دبلوماسيين اثنين. ووزعت روسيا بياناً صحفيا على أعضاء المجلس، يرحب باجتماع أستانا يومي ٢٣-٢٤ كانون الثاني ولكن من غير الواضح فيما إذا كان سيوافق جميع أعضاء المجلس عليه، وإذا لم يوافقوا جميعاً فلن يتم إصداره بالتالي، وفق «الحدث نت».

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أعلن يوم الجمعة الماضي إرجاء محادثات جنيف والتي كانت مقررة في الثامن من الشهر المقبل حتى نهايته وأعرب في الوقت ذاته عن استيائه بشأن مماطلة الأمم المتحدة في إجراء أي جولات من المحادثات السورية منذ نيسان الماضي واصفاً هذا الوضع بأنه «غير مقبول».

من جانبه، أكد وزير خارجية كازاخستان خيرات عبد الرحمانوف أن وزارته لا تملك حتى الآن معلومات حول إمكانية عقد اجتماع ثان في أستانا بشأن تسوية الأزمة في سورية. ورداً على أسئلة الصحفيين أمس، قال عبد الرحمانوف، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: «ليس لدينا أي معلومات بعد عن مثل هذا الاجتماع وعليكم العودة إلى المصدر الأول للنبأ». وفي وقت سابق، كان رئيس معهد الاستشراق في موسكو ومستشار المبعوث الأممي إلى سورية فيتالي نعومكن، قال: إنه «لا يستبعد أن يكون هناك اجتماع أستانا ٢ وأستانا ٣».

واختتم اجتماع أستانا أعماله يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي بصدور بيان ختامي أكد الالتزام بسيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية وشدد على أن الحل الوحيد للأزمة في سورية سيكون من خلال عملية سياسية وأعلن تشكيل آلية ثلاثية لمراقبة نظام وقف الأعمال القتالية وأكد الإصرار على محاربة الإرهاب.

وعن أسباب تأجيل محادثات جنيف قال نعومكن: إنه «ليس هناك أي سبب سري وراء التأجيل ولكن بعد محادثات أستانا بات من الضروري إجراء تحضيرات مكثفة للتحاور بين كل الأطراف المعنية».

وأشار نعومكن إلى أن اجتماع أستانا الأخير حول تسوية الأزمة في سورية «وفر إمكانية تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية حيث لا يتم تسجيل سوى انتهاكات متفرقة للاتفاق وهو ما يوفر الظروف لتعزيز العملية السياسية في سورية وتمهيد الطريق للمحادثات السياسية والسؤال المطروح الآن هو من سيشارك من المعارضة في المحادثات وهل سيشكلون وفداً واحداً أم عدة وفود وهل سيضعون شروطاً مسبقة».

وأكد نعومكن أن التعاون بين روسيا والولايات المتحدة حول مكافحة الإرهاب في سورية خلال إدارة دونالد ترامب «أمر لا مفر منه وسيتم عاجلاً أم آجلاً».

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن نعومكن قوله: إن «موسكو تتوقع قريباً أن يفصح ترامب عن موقفه من التسوية في سورية وقد يحدث ذلك بعد لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أو خلال اجتماع مجموعة العشرين»، لافتاً إلى أن «ترامب أوضح تماماً نيته التعاون ليس فقط مع روسيا وإنما مع جميع الدول التي تحارب الإرهاب ولكن السؤال المهم للغاية هو: هل هو مستعد للتعاون مع الحكومة السورية والجيش السوري اللذين يحاربان الإرهاب».

وتابع نعومكن: إنه «حتى وإن اتخذ الرئيس الأميركي خطوة بهذا الاتجاه فهل سيحاول الكونغرس عرقلتها وإعاقة تنفيذ قراره».

إلى ذلك اعتبر نعومكن أن تحرير مدينة تدمر التاريخية من تنظيم داعش الإرهابي «يتطلب جهوداً مكثفة من جميع اللاعبين»، وأضاف، «من الواضح أن هذه المنطقة مهمة لمستقبل البشرية وينبغي إجراء العملية العسكرية بحذر حفاظاً على الأوابد التاريخية في المدينة من الدمار»، معتبراً أنه «كلما كان نطاق الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب أوسع كان أفضل لتراث سورية العظيم».

ورداً على سؤال حول محاولات بعض الدول الإقليمية تبييض صفحة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي أجاب نعومكن: «هذا سؤال غير بسيط لأن هناك طبعاً الجهات التي تريد تبييض من كان من أنصار القاعدة ويمثلها والمعروف أن كل من له صلة بالقاعدة يصنف دولياً وبموجب قرار مجلس الأمن كإرهابي بغض النظر عن أنه خرج من هذا التنظيم أو دخل في تنظيم آخر».

أسبوع على «أستانا»... وحملة الباب التركية لا تزال متعثرة

وكالات

لا تزال حملة الجيش التركي لدحر تنظيم داعش من مدينة الباب في ريف حلب الشرقي، متعثرة على الرغم من مرور أكثر من أسبوع على انتهاء اجتماع أستانا، الذي أكدت أنقرة أن نتائجه ستسرع من حملتها على التنظيمات الإرهابية في شمالي سورية.

وذكر الجيش التركي، أمس، أن قواته تمكنت من تحييد ٣٠ مسلحاً من داعش، في قصف استهدف ٢٣١ هدفًا للتنظيم شمالي حلب.

وأوضح بيان صادر عن هيئة الأركان التركية، أن سلاح المدفعية التركي استهدف الإثنين ٢٠٧ أهداف لداعش في منطقة الباب، على حين قصف سلاح الجو التركي ٢٤ هدفًا للتنظيم في مناطق الباب، بزاعة، وتادف، دمر خلالها ٢٠ مبنى يستخدمها التنظيم كملاجئ، و٤ أماكن لتجهيز سيارات مفخخة، ومنصتي مضاد للطائرات وقذائف الهاون.

وأشار البيان، الذي نقلته وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، إلى تنفيذ مقاتلات للتحالف الدولي، غارات على مواقع داعش في مدينة الباب، دمرت فيها نفقاً للتنظيم المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

في غضون ذلك، ذكرت تقارير معارضة أن ثماني ضحايا مدنيين وصلوا أمس إلى مشافي مدينة الرقة الواقعة تحت سيطرة داعش، جراء إصابتهم بقصف تركي على منازلهم في منطقة الباب.

وقبل يومين، وصل ٢١ قتيلاً وجريحاً مدنياً من منطقة الباب إلى مشاف في مدينة الرقة، وفق ما نقلت وكالة «سمارت» المعارضة عن مصدر طبي.

تعثر عمليات الجيش التركي وحلفائه من الميليشيات السورية المسلحة المنضوية تحت لواء عملية «درع الفرات»، جاء وسط تأكيد تقارير تركية أن داعش يحضر للهجوم على إدلب مستغلاً الخلافات المشتعلة بين الميليشيات المسلحة في المحافظة. وذكرت صحيفة «يني شفق» التركية المقربة من حزب العدالة والتنمية الحاكم، أن داعش استقدم تعزيزات من تلعفر العراقية إلى سورية من أجل شن هجوم على إدلب.

مركبات عسكرية تركية باتجاه مدينة الباب السورية (رويترز)

وخلال اجتماع العاصمة الكازاخية، أشارت مصادر معارضة إلى أن الجيش التركي أوقف التقدم نحو الباب بناء على طلب روسي. وبعد انتهاء الاجتماع أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده سهلت التوصل إلى تفاهمات في أستانا من أجل تسريع الحملة على مسلحي داعش في الباب، و«وحدات حماية الشعب» الكردية في مدينة منبج. وألمحت مصادر مطلعة إلى وجود رابط بين توقف التقدم التركي في محيط الباب وما جرى في وادي بردى. وحسب هذه المصادر فإن تركيا قبلت بالحد من طموحاته في شمالي حلب، مقابل ضمان تسوية لمنطقة وادي بردى تحفظ حياة المسلحين المرتبطين بها.

المقداد: استمرار العلاقات السورية التونسية دون المستوى المطلوب أمر غير مبرر

وكالات

اعتبر نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أن استمرار العلاقات دون المستوى المطلوب بين سورية وتونس أمر غير مبرر ولا يتفق مع إرادة الشعب التونسي. والتقى المقداد بعد ظهر أمس وفد الهيئة الوطنية لدعم المقاومة ومقاومة التطبيع والصهيونية في تونس برئاسة عادل بن صميدة.

وأكد نائب وزير الخارجية والمغتربين خلال اللقاء، وفق ما نقلت وكالة «سانا»، على عمق الروابط الأخوية والتاريخية التي تجمع بين الشعبين العربيين الشقيقين في سورية وتونس، معبراً عن اعتزاز سورية قيادة وشعباً بوقوف الشعب التونسي الشقيق إلى جانب سورية وشعبها في مواجهة الحرب الإرهابية الظالمة التي تشن عليها منذ ست سنوات بدعم من إسرائيل وعملائها في المنطقة.

ونقلت الوكالة عن المقداد قوله: إن استمرار العلاقات دون المستوى المطلوب بين سورية وتونس أمر غير مبرر ولا يتفق مع إرادة الشعب التونسي الذي يريد عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها وعلى أعلى المستويات.

من جهته أكد رئيس الوفد وقوف الشعب التونسي إلى جانب شقيقه السوري في مواجهة الإرهاب، معبراً عن اعتزازه وفخر الشعب التونسي بالانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري على الإرهاب والتي كان آخرها تحرير مدينة حلب من الإرهاب والإرهابيين.

وأشار بن صميدة إلى أن الهيئة نبهت منذ بداية الأزمة في سورية إلى خطورة المؤامرة الدولية التي تحاك ضد سورية كعضو في محور المقاومة وتستهدف صمودها ومواقفها القومية الثابتة والمبدئية.

وقال: إن «زيارة الوفد إلى سورية تأتي في إطار التضامن مع الأشقاء السوريين ونقل الصورة الحقيقية عما يجري في سورية إلى الشعب التونسي».

حضر اللقاء من الجانب السوري مدير إدارة الوطن العربي موسى المسلم ومدير مكتب نائب الوزير، محمد محمد، ومن جانب الوفد التونسي ضحى طليق والجمعي قاسمي وسليم حاج إبراهيم وأحمد بن ثامر وشهرزاد عكاشة.

وأول من أمس، أكد الأمين القطري المساعد لحزب البعث هلال الهلال خلال لقائه الوفد التونسي، أن سورية تسير باتجاه القضاء على الإرهاب نهائياً، في حين أعرب الوفد عن تقدير الشعب التونسي لسورية لتمسكها بالعروبة ودفاعها عن قضايا العرب ومشروعهم القومي.

ونقلت «سانا» عن الهلال قوله خلال اللقاء: إن «الوضع في سورية بعد حلب ليس كما قبلها» مشيراً إلى أن «المصالحات المحلية التي تتسع دائرتها باستمرار تؤكد عودة سورية إلى وضعها الطبيعي شيئاً فشيئاً».

والهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية ومناهضة التطبيع والصهيونية، جمعية وطنية تونسية مستقلة تهدف لجعل القضية الفلسطينية قضية مركزية لدى كل مواطن عربي ونشر هذه القضية الإنسانية دوليا كما تساند المقاومة العربية وتدعم خيار المقاومة وتقف مع كل أحرار العالم وقد تأسست عام ٢٠١١.

نائب وزير الخارجية والمغتربين ملتقياً وفد الهيئة الوطنية لدعم المقاومة ومقاومة التطبيع والصهيونية في تونس (سانا)

قولاً واحداً

اقتتال إدلب بوادر إخفاق تركي أم محاولة لخلق معتدلين جدد؟

عبد الله علي

تحيط الكثير من الملابسات الغامضة بالاقتتال الحاصل بين الميليشيات المسلحة في محافظة إدلب سواء على صعيد علاقتها بمخرجات اجتماع أستانا التي وضعت فرز الميليشيات الإرهابية عن الميليشيات الأخرى على سلم أولويات هذه المرحلة من عمر الحرب السورية. أو على صعيد مدى قدرة أنقرة باعتبارها الطرف الضامن لوفد الميليشيات المشاركة في الاجتماع على التأثير في هذه الميليشيات والضغط عليها لتنفيذ المقررات الناتجة عنه.

فبالنسبة لـ«جبهة النصرة» التي شكلت مؤخراً «هيئة تحرير الشام» مع ميليشيات أخرى، فإن الغاية من الاقتتال هي إفشال الاجتماع وإجهاض مقرراته. على حين يعتبر بعض المتفائلين أن هذا الاقتتال هو محض تنفيذ لما ورد في البيان الختامي لاجتماع أستانا حول محاربة التنظيمات الإرهابية «داعش» و«النصرة». ويتجاهل هؤلاء حقيقة أن «النصرة» هي من أخذت زمام المبادرة وابتدأت الميليشيات بالقتال وليس العكس. كما أن سرعة انهيار الميليشيات في مواجهة هجوم «النصرة» واضطرارها إلى الاحتماء بحركة «أحرار الشام»، يثير الكثير من الشكوك حول مدى مصداقية هذه الميليشيات المشاركة في الاجتماع ومدى جديتها في تنفيذ مقرراته، لأن عدم استعدادها العسكري للمواجهة مع «النصرة» من شأنه أن يثبت أن هذه الميليشيات إما أنها لم تكن تدرك المطلوب منها في الاجتماع أو إنها كانت تخطط للمناورة والالتفاف على مقرراته.

وفي كلتا الحالتين يبدو أن الرهان على هذه الميليشيات وقدرتها على إحداث فرق في عزل «النصرة» لم يكن بمحله، إن لم يكن انتهى بالفعل إلى إخفاق ذريع.

وقد أثبتت «النصرة» خلال الأسبوع الأول من الاقتتال أنها تشكل رقماً صعباً بين الميليشيات المسلحة لا يمكن تجاوزه بسهولة. فهي لم تكتف بالضغط العسكري على الميليشيات الأخرى وإجبارها على حل نفسها والذوبان ضمن جسد «أحرار الشام»، بل سارعت إلى استقطاب عدد من الميليشيات الكبيرة أمثال «الزنكي» و«جيش السنة» و«لواء الحق» وشكلت معها «هيئة تحرير الشام» وهو ما كرّسها عملياً على رأس كيان قوي ليس بمقدور أي تحالف ميليشياتي آخر مهما بلغت قوته التغلب عليه أو عزله، مع أن جميع المعطيات المتوافرة حتى الآن تؤكد عدم وجود قرار حاسم بمواجهة «جبهة النصرة» لا من «أحرار الشام» ولا غيرها من الميليشيات، وهذا ما أثبتته على الأقل اللغة التصالحية التي تحدث بها أبو عمار العمر قائد أحرار الشام في تسجيله المصور قبل أيام عندما طرح تشكيل محكمة لحل الخلافات بين الطرفين ملمحاً إلى إمكانية بحث موضوع الاندماج الكامل بين ميليشيات الساحة السورية بعد ذلك.

وعلى الرغم من أنه لن يكون من قبيل الخطأ القول إن تركيا فشلت لحد الآن في مهمة عزل التنظيمات الإرهابية حسبما قرره اجتماع أستانا، إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن تركيا فقدت كل دورها وقدرتها التأثيرية في المشهد الميليشياتي.

ومن غير المستبعد أن تكون الإدارة التركية لهذا الملف تتبع إستراتيجية متوسطة المدى تقوم على محاولة تحقيق التوازن بين متطلبات التنسيق مع روسيا من جهة، والاحتفاظ بأوراق ضغط بيدها للمراحل اللاحقة من جهة ثانية.

وهنا ينبغي عدم الاستخفاف بما يجري داخل حركة أحرار الشام من انشقاقات فردية وجماعية لمصلحة هيئة تحرير الشام أو من تحالفات واندماجات مع ميليشيات أخرى. لأن هذا زلزال حقيقي ضرب قلب الحركة وقد يؤدي من حيث المآل إلى إحداث تغييرات جذرية في توجهاتها العامة على جميع الصعد ولاسيما العسكرية والسياسية.

وبمراجعة سريعة لأسماء من انشق عن الحركة سواء من قادتها العسكريين والشرعيين أو من الألوية والكتائب، يمكن القول إن الحركة خسرت قسماً لا يستهان به من قوتها العسكرية ومن كوادرها الأكثر كفاءة وخبرة وخصوصاً عندما يجري الحديث عن انشقاق «لواء التمكين» أو «لواء المدرعات» وعن انشقاق قادة من وزن أبو علي ياسر القائد العسكري في حلب وأبو إسلام مدرعات وأبو حمزة المصري وغيرها من الأسماء المتداولة إعلامياً. لكن هذه الخسارة العسكرية يقابلها أن الحركة تخلصت من تناقضاتها الداخلية أو قسم كبير منها وأنها بطريقها للتحول إلى كيان منسجم مع نفسه لا ترهقه صراعات الأجنحة والتيارات داخله.

وهذا التحول في «أحرار الشام» قد يكون مطلباً تركياً بالدرجة الأولى وخصوصاً أن تركيا باتت تدرك أن دورها في حل الأزمة السورية أصبح رهناً بطاعة الميليشيات المسلحة لها على الأرض. ولم يعد خافياً وجود جناح ضمن «أحرار الشام» كان يعارض تبعية الحركة المطلقة لأنقرة، حتى إنه صدرت مؤخراً دراسة عن أحد مراكز الحركة تحدثت بشكل مباشر عن وجوب العمل على الحفاظ على استقلالية ما تجاه أنقرة لأن الأخيرة باتت تتعاطى مع الأزمة السورية من باب الحفاظ على أمنها القومي فحسب دون أن تأخذ بالحسبان مصلحة الميليشيات التي تعمل معها. ويشكل المنشقون عن الحركة أغلبية هذا التيار ما يعني أن ما تبقى من الحركة سيكون أكثر طواعية للأوامر التركية.

وقد تكون عملية التحول هذه في أحرار الشام إحدى الخطوات التي تتخذها تركيا لإنشاء «جناح معتدل» تابع لها، يمكنها من خلاله خوض غمار أي محادثات سياسية مستقبلية لحل الأزمة السورية. لكن تظل هناك تحديات تواجه هذا المخطط التركي، أهمها أن تطويع أحرار الشام يقابله تصاعد قوة التيار الآخر الذي تقوده «جبهة النصرة» والذي سيسعى لإفشال أي تسوية سياسية. كما أن «معتدلي واشنطن» لم يخفوا أن انضمامهم إلى أحرار الشام هو إجراء مؤقت سينتهي بزوال أسبابه وهو ما عبر عنه صراحة مصطفى سيجري عضو المكتب السياسي في «لواء المعتصم» أحد أبرز الميليشيات المدعومة من الولايات المتحدة.

شرعي «الزنكي» يقر بتقاسم ملايين الدولارات مع النصرة مقابل إفراج عن مخطوفتين

الوطن- وكالات

كشف شرعي ميليشيا «حركة نور الدين زنكي» حسام الأطرش، عن تقاسمه مبلغ ١٢ مليون دولار مع «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) حصلت عليهم الأخيرة لقاء صفقة أفرجت بموجبها عن ناشطتين إيطاليتين. وحسب مواقع معارضة، أقر الأطرش بحصوله على مبلغ خمسة ملايين دولار أميركي من «النصرة» المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، مقابل الناشطتين الإيطاليتين، فانيسا مارزولو وغريتا راميلي اللتين خطفهما في ريف حلب الغربي في نيسان ٢٠١٤، قبل أن تفرج عنهما «النصرة» (المنضوية في هيئة تحرير الشام حديثًا) مطلع عام ٢٠١٥، لقاء فدية مالية وصلت إلى ١٢ مليون دولار أميركي.

واتُهم الأطرش، الذي قاد سابقًا ميليشيا «لواء الأنصار»، ثم أسس ميليشيا «كتيبة الظاهر بيبرس» في ريف حلب الغربي، باختطاف الناشطتين، وتسليمهما لـ«النصرة»، ثم الحصول على مبلغ خمسة ملايين دولار لقاء العملية، وفق تقرير سابق لعنب بلدي تحدث عن الحادثة.

وأصدرت لجنة مفوضة من ميليشيا «جيش المجاهدين» وميليشيا «ثوار الشام» قراراً بمعاقبة الأطرش بالحبس ثلاثة أشهر، مطلع تشرين الأول الماضي لكن الأطرش غرد الأحد الماضي على صفحته في «تويتر» مؤكداً أنه حصل على المبلغ من «النصرة»، إلا أنه نفى أن يكون وراء اختطاف الفتاتين، وقال: «أشهد الله أنني لم أخطف الإيطاليات ولم أقبض المبلغ، وإنما استطعت الحصول عليه من النصرة آنذاك لأنهم دخلوا منطقتنا من غير علمنا»، معتبراً أن عدداً من قياديي ميليشيا «الجيش الحر» في ريف حلب، حاولوا شيطنته، واضطر للقبول بمحكمة شرعية بسبب الحادثة! وعن كيفية صرف المبلغ شرح الأطرش: إن «مليوناً ومئة وسبعين ألف دولار صرفت بالأنصار (الفصيل الذي يقوده)، بأمر أبي بكر (قائد ميليشيا جيش المجاهدين)، ولدي قرار مالي صادر عن الرقابة باللواء يؤكدها».

وأضاف: «نصف مليون دولار كدفعة من اللجنة لجيش المجاهدين، قبضها الشيخ حسام الحايك، ومثلها لثوار الشام قبضها علي شاكردي وحسام ياسين قائد الشامية». وتابع: «وأما الباقي فاشتريت به سلاحًا وذخيرة وآليات وشكلت حركة الظاهر بيبرس، بعد أن رماني وعاداني الصديق قبل العدو والقريب قبل البعيد». وأكّد في نهاية حديثه: «لدي جرودات بكل المبالغ المصروفة، أضعها بين كفني ولحدي، وألقى بها الله سبحانه، فلا هي في بنوك تركيا ولا في فنادق ألمانيا»، وفق تعبيره.

وذكرت المواقع المعارضة أنها لم تستطع التأكد من صحة المعلومات التي ساقها الأطرش في تغريداته السابقة.

السفير السوداني بدمشق: سورية مرّت بمحن كثيرة ونحن متفائلون بأنها ستعود أقوى مما كانت

الخرطوم تنفي فرض تأشيرات على السوريين للدخول إلى السودان

سامر ضاحي- وكالات

نفت الخرطوم أمس الأنباء التي ترددت حول فرض السودان تأشيرة على السوريين لدخول الأراضي السودانية، وأكدت أن ما تم نشره حول هذا الأمر «ليس له أساس من الصحة ومرفوض جملة وتفصيلاً».

وكان موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري ذكر أول من أمس أن وزارة الداخلية السودانية أصدرت، قراراً يفرض على المواطنين السوريين، الحصول على تأشيرة لدخول الأراضي السودانية.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أمس، قال الوزير المفوض ونائب السفير السوداني بدمشق بدر الدين علي محمد الجعيفري: لم يصدر قرار بهذا الشأن البتة حتى هذه اللحظة». وأضاف: لم يصدر قرار بعدم دخول السوريين إلى السودان أو تقييد دخول السوريين بالتأشيرة المسبقة، وهذا الحديث ليس له أساس من الصحة ومرفوض لنا جملة وتفصيلاً، وكسفارة لم يأتنا ما يفيد بتقييد دخول السوريين للسودان». وأضاف: نستطيع التأكيد أن الخبر عار عن الصحة وإعفاء السوريين أمر صادر من رئيس الجمهورية مباشرة وهو الجهة المنوط بها الحق برفع هذا الامتياز أو تثبيته، وليس كل ما يرد في وسائل التواصل الاجتماعي صحيح»، مؤكداً أن السفير السوري حبيب عباس في الخرطوم اتصل بجهات الاختصاص داخل السودان وبوزارة الداخلية التي نفت الخبر أيضاً، وسفارتكم هناك متابعة لتداعيات هذا الخبر غير الصحيح».

وحول نشر هذا الخبر في وسائل الإعلام، قال الجعيفيري: نستطيع القول: إن وسائل التواصل ملأى بالغث والسمين والناس تستطيع أن تأخذ منها ما يفيد، ولا يوجد حتى الآن ما يؤكد هذه الأخبار، وعلاقتنا مع سورية قوية وإعفاء الإخوة السوريين من تأشيرة الدخول تم من فترة طويلة جداً، وكان قراراً رئاسياً وليس له علاقة بالأحداث والأخ السوري يعيش في السودان كما يشاء ونقدر أن نقول المعاملة بالمثل وأيضاً سورية عرف عنها الكرم والإخاء وإنها تسمح بدخول جميع العرب وبصورة متساوية».

وتابع: «تربطنا علاقة الدم والدين وسورية لها يد طولى على السودان أيام الحرب وأقل واجب وتقدير يمكن أن نقدمه للمواطن السوري هو معاملته بالمثل وهذا سبب وجودنا الأساسي في الأزمة والناس انسحبت من سورية أيام الأزمة لكن سفارتنا بقيت موجودة على مستوى السفير و(هذا) كله دلالة على أننا نقف مع السوريين في حالة الشدة، ويعرفوننا في حالة الشدة كما عرفناهم في حالة الرخاء».

وفي وقت لاحق نقلت وكالة «سانا» عن سفير السودان في دمشق خالد أحمد محمد علي نفيه أيضاً طلب بلاده تأشيرة دخول من المواطنين السوريين.

وأوضح السفير السوداني أن «عديد الجالية السورية المقيمة في السودان ما بين «٢٥٠ و٣٠٠ ألف نسمة.. عدد كبير منهم من رجال الأعمال ويمتلكون المصانع والمشاريع الكبيرة والتجارة المختلفة وغيرها من المجالات دون أي مشكلة»، مبيناً أن «السودان فتح المجال للسوريين وهي فرصة لرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال منهم أن يستثمروا في بلادنا التي تتمتع بإمكانيات عالية تشكل مجالات واسعة للاستثمار».

وأضاف: «نحن على استعداد لإعداد لقاء بين رجال الأعمال في سورية والسودان وإقامة ورش عمل للطرفين لطرح آفاق جديدة للاستثمار كما أنه تتم دعوة الجهات المعنية في سورية للمشاركة في مختلف النشاطات الثقافية في السودان وهي فرصة لاستمرار التواصل الثقافي».

واعتبر السفير السوداني، أن الحرب على سورية كانت غايتها «تدمير كل دولة من الأمة العربية والإسلامية تكون في موقع المقاومة ولديها إمكانيات أن تقاوم العدو الأول وهو إسرائيل وهناك أيد كثيرة تسعى لتدمير هذه الإمكانات» مشيراً إلى أن السودان أيضاً لم يسلم من الحرب «حيث فصلوا جزءا منه وما زالوا يعملون في دارفور والنيل الأزرق ومناطق جبال النوبة لبتر أعضاء أخرى منه وكل ذلك خلفه أيد خبيثة وأجنبية كثيرة».

ورأى أن «سورية قادرة على تجاوز محنتها وخاصة بعد انتصارها في حلب حيث اختلفت المعادلة تماما وأصبحت الرؤية حتى من الداعمين للإرهاب تختلف تماما نظرا للصمود الذي قدمه السوريون شعبا وجيشا خلف قيادتهم».

وقال: إن «سورية عبر تاريخها مرت بمحن كثيرة.. ونحن متفائلون بأنها ستعود أقوى مما كانت عليه في مواجهة كل الذين يريدون تخريب البلد».

سفير السودان في دمشق خالد أحمد محمد علي

داغستان: ١٢٠٠ من مواطنينا التحقوا بداعش

وكالات

كشف وزير الداخلية في جمهورية داغستان الروسية عبد الرشيد محمدوف أن أكثر من ١٢٠٠ مواطن من سكان داغستان التحقوا بتنظيم داعش في سورية. وقال محمدوف في كلمة له أمس في العاصمة الداغستانية محج قلعة، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: إن أكثر من ١٢٠٠ رجل من سكاننا يقاتلون بصفوف تنظيم داعش الإرهابي في سورية ولم نتمكن أن نحرز أي تقدم لوقف تدفقهم»، مشيراً إلى أن ذلك أساء إلى اسم داغستان. وبيّن محمدوف أن تنظيم عملية الوقاية من خرق القانون والحد من الجريمة يتطلب تعاوناً وثيقاً بين أجهزة الأمن والسلطات العامة وبين السكان المحليين وقال: «لن أكون مخطئاً إذا قلت إنه لا توجد أي منطقة سكانية أو بلدية في جمهوريتنا تمكنت من حل مشكلة الوقاية من عمليات خرق القانون والحماية من الجريمة».

وكان نائب وزير الدفاع الروسي أناتولي أنطونوف أكد العام الماضي أن أكثر من ٢٧٠٠ إرهابي من جمهوريات روسيا وآسيا الوسطى انضموا إلى التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق وأن المئات منهم قتلوا خلال المعارك هناك.